

www.marocdroit.com

الإيداع القانوني

ISSN 2028-8107

أهم الاجتهادات الحديثة
لقضاء النقض في المملكة المغربية



إشراف وتنسيق

الدكتور نبيل محمد بوحميدي

Plateforme
MarocDroit

موقع
مغرب القانون



التأسيس: شتبر 2009 | الإطلاق: أبريل 2010

ISSN: 2028-8107

إصدارات متعددة: الويب والمحمول

نسخة من القرار الإداري المطلوب إلغاؤه

أو

نسخة من القرار الصادر برفض التظلم

أو

وثيقة تشهد بإيداع التظلم
(في حالة الرفض الضمني)

لا مجال للطلب إلا بإرفاق
إحدى الوثائق التالية



طلب الإلغاء بسبب
تجاوز السلطة

المغادرة
التلقائية

الإثبات بشهادة
الشهود

سقوط الإلزام

المشغلة غير ملزمة بإنذار الأجير للرجوع إلى العمل
بعد أن غادرته من تلقاء نفسها.

إنكار المتهم في سائر مراحل التحقيق
والتقاضي يستعصي معه الإثبات.



التخمين القضائي

تعليل القرار المطعون فيه
على تخمين تحول حوله شبهة.

البراءة / الشك

الشك يفسر لفائدة المتهم.



إذا نص القرار على عدم
قبول تدخله في الدعوى

لا يمكن
النقض

طعن الطرف المدني
في قرار عدم المتابعة

إذا أغفل القرار البت
في تهمة ما

خرق القانون

الاستناد إلى وسائل جديدة

إنعدام التعليل

قبول طلب
إيقاف التنفيذ

الطعن بالنقض في
قرار إستئنافي

ضحايا حوادث السير
الذين لا يتوصلون
بتعويضاتهم

أموال صندوق ضمان حوادث
السير المودعة بصندوق
بصندوق الإيداع والتدبير

إمكانية الحجز لدى الغير



تباين معايير الإثبات حسب المادة القانونية

المادة	النزاع	وسيلة الإثبات المطلوبة	مبدأ المحكمة
المادة الاجتماعية	المغادرة التلقائية للأجير	شهادة الشهود (كافية)	إعفاء المشغل من توجيه الإنذار
المادة الإدارية	دعوى تجاوز السلطة	نسخ ورقية صارمة (حتمية)	عدم قبول الطلب بدون المرفقات
المادة الطبية/الجنائية	إثبات المرض النفسي	خبرة علمية متخصصة (لا غنى عنها)	رفض الاعتماد على القرائن الباطنية

حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع

رقابة صارمة



- منع الفصل في مسألة علمية (المرض النفسي) بمجرد القرائن دون اللجوء للخبرة.
- منع تأسيس الإدانة على التخمين القضائي.

سلطة مطلقة



حوادث السير

تحديد مسؤولية الحادثة يركز على وقائع النازلة. لا تمتد إليها رقابة محكمة النقض.



التشطيب والتحملات العقارية: لمن الغلبة؟



السجل التجاري

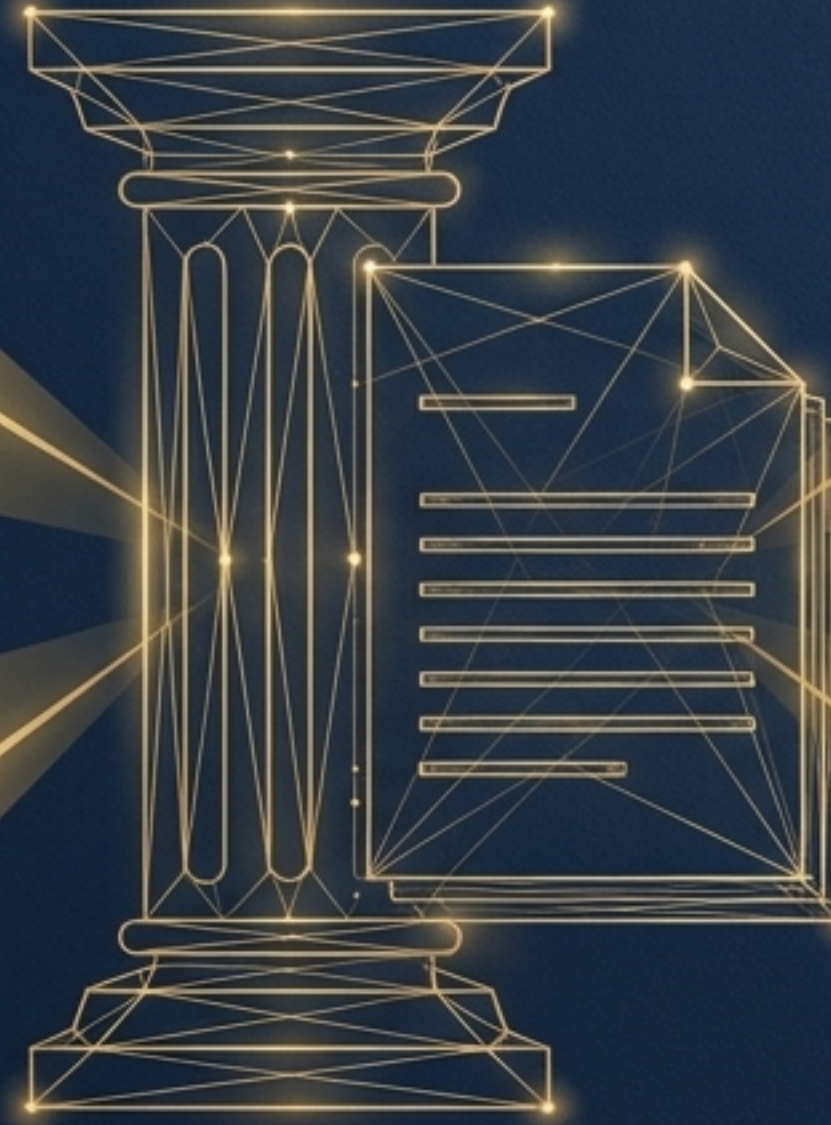
ليس بالبيانات التي تضمنها
السجل التجاري



الرسم العقاري

العبرة بالبيانات المضمنة في الرسم العقاري

درة التاج القضائي: القرار المرجعي في المادة العقارية



الشمولية: يتضمن مبادئ كلية
وفرعية حديثة

الهيئة: صادر بهيئتين مجتمعيتين
برئاسة د. حسن منصف
(رئيس الغرفة العقارية)

العمق: يفصل في الشكل
والموضوع معاً

الحجم: محرر في 21 صفحة

من أروع قرارات محكمة النقض - محور بإشراف المحامي د. محمد الهيني

ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ | ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ
Marocdroit - Site Web Des Sciences Juridiques

مؤسس المنصة - The Founder
د. نبيل محمد بوحميدي

N.bouhmidi@marocdroit.com

Copyright © 2025

عينك الرقمية على المعلومة القانونية